العدد (1784) السنة السابعة -الاحد (2) ايار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من بدايات التاسيس مرورا بنضال الطبقة الكادحة

عيد العمال العالمي ... تاريخ الدفاع عن الحقوق

مما لا شك فيه ان الحضارة الانسانية قامت وازدهرت بسواعد العمال الذين بذلوا جهودهم الجسدية والفكرية لاعلاء تلك الحضارة ، ولكن على الرغم من اهمية الدور الذي قاموا به قد تعرضوا لشتى صنوف القهر والتعذيب والعمل في الظروف القاسية وغير الملائمة ، وللوقوف على حجم الازمات التي مروا بها لابد من نظرة سريعة الى المراحل التاريخية التي تخبرنا عما تعرض له العمال منذ تشكيلهم كطبقة اجتماعية ، فكانوا يستعبدون ويستغلون في اعمال قسرية شاقة .

بغداد / سها الشيخلي

تصوير : سعدالله الخالدي

تظاهرة عمالية

نقيب عمال السكك مع المحررة

بالامس احتفل عمال العالم في الاول من ايار بعيدهم استنادا الى تاريخ نضال طويل قاده عمال العالم لانتزاع حقوقهم من ارباب العمل والحد من اطماعهم ، فكيف ولدت فكرة الاحتفال بيوم العمال العالمي ؟

فكرة التاسيس

ولدت فكرة الاحتفال بيوم العمال العالمي في استراليا عام ١٨٥٦ ، اذ قرر العمال تنظيم يوم للتوقف الكامل عن العمل مصحوب باجتماعات لتحديد ساعات العمل بـ٨ ساعات ، وقد أبدى العمال الاستراليون شجاعة في تقليص ساعات العمل التي كانت تزيد على ٩ ساعات بعد مظاهرات ومطاليب عمالية بتحسين ظروف العمل وتقليل ساعاته وكان لهم ما ارادوا ، وقد حذا حذوهم العمال الاميركيون اذ قرروا ان يكون الاول من ايار عام ١٨٨٦ يوم توقف عن العمل واعتباره يوم عطلة ، ومطالبين بيوم عمل ذي ثماني ساعات وتحسين ظروف العمل وتشريع قانون خاص بالعمال وتم تنظيم مسيرات عمالية حاشدة ، وتعرضت تلك المسيرات السلمية الى مضايقات الشرطة .

مؤتمر العمال العالمي

ويوضح استاذ علم الاجتماع (المتقاعد) الدكتور فوزي المياحي :

في عام ١٨٩٠ توحدت الحركة العمالية في اوربا وصارت اقوى واكثر حيوية ، الاجلى لهذه الحركة حدث في مؤتمر العمال العالمي سنة ١٨٩٠ ، وقد حضرهذا المؤتمر اربعمائة مندوب من شتى الدول الاوربية ، والتي حددت باجراء مظاهرات ومسيرات عمالية للاحتفال في ذكرى الاول من ايار من كل عام واعتباره عطلة في كل البلدان وفرصة للتعبير عن كل المطاليب والحقوق العمالية في جميع بلدان العالم ووقفة شجاعة من قبل الطبقة العاملة في وجه الاستبداد واستغلال جهود العمال من قبل الطبقة البرجوازية .

قضية هايماركت

ويشير الدكتور المياحي :

وقعت هذه الحادثة عام ١٨٨٦ في شيكاغو نتيجة الاضراب العام الذي قاده عموم العمال والحرفيين والمهاجرين وقد فتحت الشرطة النار على اربعة من المضربين واردتهم قتلى وهم من شركة (ماكوميك) للحصاد الزراعي ، وتجمع حشد من الناس في اليوم التالي في ساحة هايماركت وظل الحدث سلميا الى ان تدخلت الشرطة لتفريق الحشود ، القى مجهول قنبلة وسط الشرطة، ادى انفجار القنبلة وتدخل شرطة مكافحة الشغب الى وفاة ما لا يقل عن ١٢ شخصابينهم ٧ من رجال الشرطة وتلت ذلك محاكمة مثيرة للجدل حيث تمت محاكمة ثمانية من المدعى عليهم بسبب معتقداتهم السياسية وليس عن اي تورط في الانفجار وادت النتيجة الى اعدام سبعة من المضربين ، واججت هذه الحادثة غضبا شديدا في ارجاء العالم وظلت ذكرى شهداء حادثة هايماركت تتداول في احتفالات يوم العمال العالمي .

اعتصام عمال السكك

استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد الدكتور ابراهيم عبد الجبار اشار الى انه لا يمكن إنكار الدور الريادي والفاعل الذي قامت به الاحزاب السياسية والنقابات في العراق في بلورة حركة العمال التي يمكن ان نقسمها الى عدة ادوار من التشكيل وهي :

الدور الاول : ويبدا من مطلع القرن العشرين المنصرم وتحديدا في دور تشكيل الحكومة العراقية في عهد الملك فيصل الاول وتنامي هذه الحركة وبدء ظاهرة تاثيرها على مسيرة العمال النضالية وخاصة نقابة عمال السكك والنفط ، ففي الخمسينيات كانت نقابة السكك اكبرها قدرة واحسنها تنظيماً وكانت بإضراباتها واعتصامها اثار واضحة في تحسين احوال العمل النقابي و صفوف العمال بل وفي نقابات اخرى مثل نقابة النفط في كركوك التي دفعت لمنتسبي النقابة بالخروج بمظاهرة سلمية تطالب بحقوق العمال، والاحتفال بعيد العمال في الاول من ايار ذهب الكثير من الضحايا قتلى بايدي الشرطة العراقية وقوى الامن في مدينة (جاور باغي) القريبة من شركة نفط كركوك . وكان ان لاقى هذا الاسلوب من النضال احترام بقية الاوساط العراقية حتى وان لم تكن يسارية النزعة ، وفي هذه المرحلة من الصراع الطبقي اقدمت الحكومة العراقية مضطرة على اصدار قانون عمل في الثلاثينيات من القرن المنصرم الذي خضع الى عدة تعديلات لاحقا ، وتوج بقانون سنة ١٩٥٨ الذي تراس لجنة صياغته وزير الخارجية العراقية الدكتور هاشم جواد ، ان الواقع ينبئنا في ذلك التاريخ ان للعمال سطوة وحسن تنظيم في تسيير المطالبات وتحقيق الرفاه المادي وزيادة الاجور لعمال العراق .

الدور الثاني : ويبدأ في انبثاق ثورة ١٤ تموز واصدارها القانون التقدمي العمالي الذي يحوي الكثير من المبادىء التقدمية في تمكين العمال للتعبير عن واقعهم وكيفية تحسين هذا الواقع واجبار ارباب العمل لاعطاء العمال حقوقهم الاساسية .

وفي هذا الدور كانت مسيرة النقابات العمالية مسيرة واعية مستمرة تضم زخم الأحزاب في تثبيت الحياة النقابية في العراق ، وتم تشكيل نقابات مهنية وحرفية التي كان هدفها بالاساس ايجاد معادلة ترفع من شان الطبقة العاملة العراقية وهؤلاء كانوا يتمتعون بحرية الاحتفال بعيد العمال في مسيرات صاخبة وعطلة رسمية اعطيت بموجب القانون .

استلاب البعث لحقوقهم

الدور الثالث : وهو دور نظام حزب البعث العراقي الذي دام ٣٥ سنة ، ان نظام البعث في العراق اعتنق مبدأ مركزية القرار ان جعل القرار ينتزع من الحزب تدريجيا ويذهب الى القيادة الحزبية فقط ثم ينتزع ويذهب الى عائلة صدام بعد تصفيات دموية ، ثم اصبح البلد يدار بمركزية الشخص الواحد ، ان النظام البعثي لم يترك من المكتسبات القانونية التي حصلت عليها الطبقة العاملة في مراحل قبل نظام البعث تلك المراحل التي اعطت فسحة واسعة من حق التعبير للنقابات المهنية وخاصة في التشريع حيث لم يكن من الممكن فصل اي عامل من عمله الا بقرار قضائي وفي هذه خطوة استطاع صدام ان يسيطر على هذا الزخم من الوعي المهني والسياسي للعمال العراقيين وللحركة النقابية بالذات وهي قوة سياسية مؤثرة بالشارع.

ولما كان عمال النفط وعمال السكك هم من طليعة العمال الذين اثروا الحركة العمالية بنضالهم واضراباتهم طوال فترة الحكم الملكي ، حتى سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ فقد التقت المدى برجلين كانا من قادة الحركة النقابية العمالية لكل من عمال النفط وعمال السكك .

عمال شركات النفط

والتقينا النقابي في القطاع النفطي عبد الجبار فتاح من مواليد ١٩٣٩ والذي واكب الحركة العمالية في قطاع النفط والذي قال :

– يبدا تاريخ الحركة العمالية لقطاع النفط منذ عام ١٩٣٠ حيث كان عدد العمال في تلك الفترة لا يزيد عن الفي عامل، ازداد في السنين التالية ليصل الى ١٣ الف عامل وكانت لهذه الزيادة اسباب من اهمها التطور الكبير في قطاع استخراج وتصدير النفط وفتح الطرق واقامة المشاريع لاستخراج النفط من حقول جديدة لم تكن معروفة في السابق ، وفي تلك الفترة ظهرت قيادات عمالية قادت التنظيم النقابي العمالي ، من اجل الدفاع عن الحقوق المشروعة للعمال ، وكانت بواكير النضال الاضراب الكبير الذي نظمته وقادته نقابة عمال النفط في كركوك في تموز من عام ١٩٤٦ ، وقد تصدت الحكومة لهذا الاضراب باطلاق النار على المتظاهرين وسقط جراء ذلك ١٥ عاملا من عمال النفط ، وبعد ذلك شهد قطاع النفط في العراق في تلك الفترة توسع عمل الشركات العاملة كنتيجة لازدياد اعتماد البلاد على واردات النفط ، ما ادى الى بروز الطبقة العاملة في العراق وخاصة في نقابات عمال النفط حيث وصل العدد الى اكثر من ١٠ الاف عامل في عام ١٩٥٧ ، وتطور العمل النقابي بين العمال نتيجة ازدياد العدد وازدياد الوعي العمالي وتطور العمل النقابي نتيجة لذلك ، وتوسع عمل نقابات عمال النفط ليشمل جميع المحافظات ، فقد بلغ عدد النقابات التي تضم عمال النفط عام١٩٦٩ (٩) نقابات فرعية ، تضم في عضويتها ١٨ الف عامل ، الا ان العمل النقابي شهد الركود وانخفض عدد المنتسبين الى ١٦ الف عامل وعدد النقابات الفرعية ٨ في عام ١٩٧١ نتيجة للاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة ،

مصادرة حقوق جماعية

ويبين النقابي فتاح ان تطور قطاع النفط حدث في عام ١٩٧٣ بسبب تاميم النفط وارتفاع سعر البرميل الى اسعار قياسية في ذلك العام ما ادى الى ازدياد حجم العمالة في هذا القطاع واتسع العمل النقابي حيث بلغ عدد المنتسبين في نقابة النفط في العراق ٤٧٨٧٠ منتسبا ، واستمرت الاوضاع على هذا الحال الى ان اصدر النظام السابق القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ والذي حول بموجبه العمال الى موظفين ثم اعقبه القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٧ الذي الغى بموجبه التنظيم النقابي للعمال ، وحل النقابات العمالية العاملة في القطاع العام ، وقلصت النقابات من ١٢ نقابة الى ٦ نقابات ، وكان ذلك القرار ضربة للعمل النقابي في العراق ، وتراجع النشاط العمالي وصودرت حقوقٌ العمال تحت طائلة العقاب الجماعي ، وقام النظام السابق بحملات قمع ضد القادة والكوادر النقابية العاملة في قطاع النفط ، وزج الكثير منهم في المعتقلات والسجون ، وفقدت اثار الكثير منهم لحد الان ، كما جرت عمليات اغتيال وتصفية للكثير من العمال النقابيين على يد الامن والمخابرات وجلاوزة النظام السابق ، الا ان العمل النقابي لم يتم القضاء عليه نهائيا ، فلقد بادر العديد من القادة النقابيين الى تشكيل حركة نقابية سرية سميت (حركة العمال النقابية الديمقراطية العراقية) لتعيد تنظيم العمال في تجمعات نقابية صغيرة سرية وبالرغم من محدودية نشاط هذه الحركة بسبب القمع والارهاب الذي مارسه النظام السابق الا ان كوادرها واصلوا النضال من اجل الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم المشروعة .

جيش من البطالة

ويوضح النقابي فتاح :

بادر القادة والكوادر العمالية من مختلف الانتماءات بعد سقوط النظام ومن ضمنهم عمال النفط الى اعادة بناء النقابات العراقية بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٦ ، كذلك قام قادة نقابة عمال النفط باعادة تاسيس نقابتهم ضمن نشاط الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق الجديد في اجتماع عقد لهذه الغاية جرى في مصفى النفط في بغداد وتم تشكيل لجنة تحضيرية اخذت على عاتقها اعادة تشكيل اللجان النقابية في قطاع النفط ، حيث شكلت ١٨ لجنة نقابية في المواقع النفطية في بغداد ، كذلك تمت إعادة تأسيس نقابة النفط في البصرة وكركوك والموصل حيث تم تشكيل العشرات من اللجان النقابية وبهذه المناسبة تم انتساب العديد من العمال الى الاتحاد الجديد ليستعيدوا نشاطهم النقابي من جديد بعد سنوات من الظلم والقهر ومصادرة الحقوق .

ويؤكد فتاح ان جميع العمال الان يناضلون في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد لاعادة بناء البنية التحتية المدمرة جراء الاحداث الاخيرة ، ويواصلون مساعيهم من اجل الدفاع عن حقوقهم في العمل وفي الحياة الكريمة ، فيعاني عمال النفط من ظروف اقتصادية صعبة فهناك تدني الاجور وغياب القوانين العمالية التي تضمن لهم حقوقهم ، الى جانب تعرضهم لموجة من الارهاب ، وقد دفع الكثير من عمال النفط حياتهم جراء اعمال ارهابية عديدة .

وختاما يشير فتاح الى موضوع الخصخصة التي يعارضها عمال النفط ونقابتهم في القطاع العام والخاص خاصة وان القطاع النفطي يشكل اهم مورد من موارد البلاد في الدولة العراقية ، حيث تؤكد نقابة عمال النفط في توجهاتها الاقتصادية على ان تكون الثروة النفطية ومواردها بايدي الشعب العراقي وحكومته الوطنية لا ان تتحكم بها الشركات الاحتكارية التي تسعى الى الاثراء غير المشروع ، وبالنظر للظروف المعقدة والصعبة التي يعاني منها العمال في قطاع النفط ، خاصة أن هناك الآلاف من العمال هم ضمن جيش البطالة فان النقابة تعارض وبشدة استخدام الأيدي العاملة الأجنبية في الوقت الذي يوجد فيه الاف العمال العراقيين الفنيين والمهرة المتخصصين عاطلين عن العمل ، ان توفير فرص العمل للعمال الاجانب يجب ان لا ياتي على حساب العمال العراقيين فللعراقيين الأولوية في العمل.

الإرهاصات الأولى لتشكيل الطبقة العاملة

نقيب ذوي المهن الهندسية الفنية في الشركة العامة للسكك الحديد علي حسين (أبو سلام) أشار بمناسبة عيد العمال العالمي الى تاخر تكوين النقابات في العراق اكثر من قرن من الزمن على تأسيس النقابات العمالية في أوروبا وأمريكا وذلك بسبب مواكبة تلك النقابات للثورة الصناعية وكذلك بسبب تخلف الصناعة العراقية وعدم وجود طبقة صناعية بالمفهوم السائد . ويواصل:

– كانت بداية القرن العشرين هي الارهاصات الاولى لتشكيل الطبقة العاملة العراقية وبالتالي حركتها النقابية ، وبعد احتلال العراق من قبل القوات البريطانية في عام ١٩١٧ عمدت بريطانيا الى بناء البنية التحتية لتامين مصالحها الاقتصادية وفتح منافذ الاستغلال الاستثمار لشركاتها الاحتكارية ، حيث باشرت في انشاء المواصلات الكبيرة الضرورية لربط العراق بمصالحها في الخارج وبذلك تم انشاء السكك الحديدية وطوروا الموانيء العراقية . واحكموا سيطرتهم على منابع النفط وتكوين الشركات الاحتكارية لاستخراج النفط وانتاجه وتصديره الى الخارج حيث تجمعت تلك الشركات في البصرة والموصل وكركوك وعين زالة وخانقين ، كان مجيء تلك الشركات مع معداتها يتطلب ايادي عاملة فنية فاعتمدوا على المهندسين والعمال الفنيين من الهنود والأوروبيين لتدريب العمال العراقيين غير الماهرين، وكانت تلك بداية التكوين للطبقة العاملة العراقية ، كما اتسعت دائرة الاستثمارات في مجال ، الكهرباء ، النسيج ، السكائر ، النقل النهري ، الزراعة ، ان اتساع رقعة الاستثمارات ادى الى زيادة العمالة العراقية وكبر حجمها فقد بدات هذه التجمعات العمالية تتحسس مدى حجم الاستغلال والحرمان الذي تمارسه الشركات ضدهم من سوء احوالهم المعيشية . وتدني الاجور ، وعدم توفير ابسط حقوق العمال الاجتماعية والصحية ، وكان العمال العراقيون حديثي التجربة في الدفاع عن حقوقهم ، ولكن عملهم مع العمال الاجانب ذوي الخبرة النقابية دلهم على الطريق لانتزاع تلك الحقوق وتكوين نقاباتهم المدافعة عنهم ، كما ان شعورهم بنهب خيرات البلاد عزز لديهم روح المقاومة والدفاع عن مصالحهم ومصالح بلدهم ، واكتسبوا شعورا وطنيا ضد الاستعمار واعوانه من رجال الحكم والاقطاعيين والملاكين الكبار ، كل ذلك بات من الضروري تشكيل تنظيم يدافع عن تلك الحقوق ، فكانت الشرارة الاولى من اكبر معاقل العمل وهي (السكك الحديدية) ومعاملها في الشالجية ، حيث بادر رائد الحركة النقابية في العراق المرحوم (محمد صالح القزاز) عام ١٩٢٤ مع العمال النشطين بطلب تكوين اول منظمة للعمال ، ولكن هذه المحاولة لم تنجح حيث لم تحصل الموافقة على اجازة السلطات الاستعمارية الا بعد الاضراب الكبير في معامل الشالجية عام ١٩٢٧ ، والذي احدث تحولا في موقف الحكومة الاستعمارية وتم اجازة اول منظمة عمالية عام ١٩٢٩ تحت اسم (جمعية أصحاب المهن والصنائع العراقية) وكان اغلب منتسبيها من عمال السكك. اضافة الى اعداد من الكسبة والحرفيين ، وبعد عدم ارتياح السلطات لعمل هذه الجمعية تم اغلاقها وسحب اجازتها ، ولكن العمال وبقيادة المرحوم محمد صالح القزاز اسسوا (نقابة اتحاد العمال العراقية) ، وشجعت هذه الخطوة تكوين الجمعيات لمهن عديدة من جمعية / الحلاقين / البقالين / الفنادق والاعاشة ، وتطور عملهم بانشاء (المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال وارباب المهن) .

أهم إضرابات العمال

لقد تميز عقد العشرينيات بنشوء التكوين الاول للطبقة العاملة العراقية واستعمال سلاحها المجرب (الإضراب) حيث تميز باضراب عام ١٩٢٧ في معامل الشالجية ثم جاء عقد الثلاثينيات ليشتد عود الحركات العمالية رغم اعتقال ونفي اغلب قياداتها ،وتقدمت جمعية اصحاب الصنائع والمهن بطلب سن قانون للعمال والعمل النقابي ، ويعد اهم اضرابين في تلك الحقبة هما اضراب عام ١٩٣١ والذي كان ضد الضرائب البلدية ، واضراب عام ١٩٣٣ ضد شركة الكهرباء (البريطانية – البلجيكية) لتخفيض اجور الكهرباء ، وتميز هذا العقد بوجود قيادة طليعية للطبقة العاملة العراقية بتاسيس الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٣٤ حيث وجه نشاطات النقابات والتعريف باهدافها الوطنية والطبقية وقياداتها في النضال من اجل تحقيق تلك الحقوق وطرد الاستعمار ، وتكوين حكومة وطنية وانتخابات مجلس النواب والمشاركة فيه .

لقد جاء عقد الاربعينيات وبنشوب الحرب العالمية الثانية ليؤجج الصراع ، حيث مئات الاضرابات نتيجة الاوضاع الاقتصادية ودخول العراق كداعم لبريطانيا في الحرب وبذلك ونتيجة لتلك الاضرابات اسقطت الكثير من الحكومات العراقية حيث إضراب السكك عام ١٩٤٤ -١٩٤٥ واضراب عمال السكائر والنسيج والكهرباء والنفط ، ولقد مارست السلطات القسوة بعد الحرب حيث قامت بمجزرة اضراب عمال النفط في (كاورباغي) عام ١٩٤٦ راح ضحيتها عشرات العمال ، كما اتسعت دائرة الاحتجاجات الدولية وساهمت المنظمات والنقابات الناشئة منها ، الطلبة ، الشباب ، المراة ، النقابات المهنية وكانت ذروتها وثبة كانون عام ١٩٤٨ ضد معاهدة بورتسموث ، واسقطت المظاهرات التي عمت بغداد والمدن حكومة صالح جبر كما اسقطت معاهدته ، ثم جاء عقد الخمسينيات وقد تسيدت الساحة النقابات والاحزاب الوطنية الداعمة لها وقادت مئات الاضرابات كما حدثت في هذا العقد اهم انتفاضتين هما : انتفاضة عام ١٩٥٢ وانتفاضة عام ١٩٥٦ اثر العدوان الثلاثي على مصر واللتان مهدتا لثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ حيث تم القضاء على النظام الملكي وطرد الاستعمار البريطاني ، واقرت حكومة الثورة قانون العمل وسمحت بالعمل النقابي وبحقوق العمال .

الأول من أيار عام ١٩٥٩

ويتذكر محدثنا ابو سلام تلك الاحتفالات التي يشبهها بالعرس الحقيقي الذي توج نضالات الطبقة العاملة العراقية واحزابها الوطنية وكانت المسيرة المليونية وكرنفالها لا يوصف (وكان عمري انذاك ١٢ سنة) حيث اعتلت اعلام ايار القادمة من وراء المحيط والصحارى البيوت والشوارع . وسهرت بغداد حتى الصباح في احتفالات لا تتكرر ابدا .

وعن العصر الذهبي الذي مرت به الحركة العمالية في العراق يحدده ابو سلام حيث يوضح : ان كل مرحلة من مراحل تطور الحركة النقابية تعتبر عصرا ذهبيا لها كونها فتية ، ولكن هناك ما يميز تلك المراحل والانتصارات بالتاكيد انتصار ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وحرية العمل النقابي واقرار حقوق العمال وطرد الاستعمار في كل القطاعات الانتاجية والخدمية هو بالتاكيد كان عصرا ذهبيا مميزاً لها ولحد الان .

وعن سؤالنا حول الردة التي تعرضت لها الحركة العمالية في العراق اشار ابو سلام الى ان هناك ردتين أدمتا الجسد العراقي برمته ومن ضمنها النقابات ، اولها ردة ٨ شباط الاسود عام ١٩٦٣ الفاشية التي حولت مقرات النقابات الى بيوت للموت من قتل وتعذيب الوطنيين ، وردة انقلاب تموز عام ١٩٦٨ التي حولت النقابات الى دوائر للمخابرات ومقرات للحزب الحاكم ولعب النقابيون دور رجال المخابرات وتحولت النقابات الى واجهات صورية لا تمثل سوى النظام بل مسخت كلمة (الطبقة العاملة) وتحويل العمال الى موظفين ، وعدم السماح للعمال بالعمل النقابي الا في القطاع الخاص وهذه قمة الردة .

وعن دور النقابات العمالية بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، اشار ابو سلام : رغم خلاصنا من اعتى الدكتاتوريات في العالم ورغم الاجواء الديمقراطية ، الا انه وللأسف ما زالت عقلية النخب السياسية واحزابها الحاكمة تخاف النقابات وتريد لها ان تكون مشلولة وتحت رقابتها ، ولذلك وضعت العراقيل في وجه العمل النقابي خاصة العمالية منها ، فما زالت تعمل بقوانين الدكتاتورية رغم صدور اوامر (بريمر) وقرارات مجلس الحكم ومنها رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ وتشكيل اللجان الوزارية المشرفة على تطبيقه ، رغم ذلك ما زالت تمنع اي عمل خارج مظلتها . وبقيت وما زالت النقابات تحت رحمة الوزارت ، واذا ما استمر عليه الحال كما هو ، سوف نعود لعصرنا الذهبي الحقيقي ونمارس قوتنا النقابية لازالة كل من يقف في وجه حقوقنا المشروعة .